



# مجتمع تحت التهديد: مسح عن حقوق الإنسان في المجتمع البدوي في النقب 2015

اليوم العالمي لحقوق الإنسان

**منتدى التعايش السلمي في النقب |** تأسس منتدى التعايش السلمي في النقب في عام 1997، على يد مجموعة من المواطنين اليهود والعرب في النقب، بهدف تكوين إطار الذي من خلاله يكون تعاون بين اليهود والعرب، وأن يكون أساساً للنضال المشترك من أجل الحقوق المدنية وتنمية الإخاء والتعايش السلمي في النقب. يقود المنتدى نضالات ضد التمييز في الخدمات والتشغيل، نضال للعدل والمساواة، ولأجل وجود حلول مرضية لسكان القرى التي لا تعترف بها الدولة. لب عمل المنتدى هو تشجيع الشراكة اليهودية العربية في النضال من أجل حقوق المواطن والمساواة المدنية للعرب في النقب. فعاليات المنتدى ومشاريعه تتم دائماً بالشراكة العربية اليهودية.

---

## **10 كانون الأول 2015**

كتابة وتدقيق: ميخال روتم.

بحث: رنين اغبارية وميخال روتم.

ترجمة: ناصر القاضي، رنين اغبارية، رحل بن بورت ويهوديت كيشت.

تحرير: راتب أبو قرينات، حايا نوح.

تصوير صورة الغلاف: أمل الناصرة.

تصوير صورة الخلفية: صباح ابو مديغم.

تم نشر هذا التقرير بدعم من جهات مختلفة، بما في ذلك الصندوق الجديد لإسرائيل.

## الفهرست

5	المقدمة
6	الحق في مستوى معيشي لائق
9	الحق في الحياة والأمن
10	الحق في الملكية
12	الحق في الصحة
15	الحق في التعليم
18	الحق في السكن
19	الحق في التعبير والتظاهر
21	تلخيص

## المقدمة

منظمة الأمم المتحدة أبرمت على مر السنين عددا من الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي وقعت عليها دولة إسرائيل، بالإضافة الى ذلك، صادقت الدولة على هذه الاتفاقيات. يتوجب على حقوق الانسان ضمان حق كل فرد بحكم كونه إنسان، بغض النظر عن أصله، أو وضعة السياسي. ومع ذلك، وعلى الرغم من كون البدو الذين يعيشون في النقب هم مواطنون في دولة اسرائيل، هذه الحقوق غير مؤمنة لهم، بل يتم انتهاك هذه الحقوق من قبل الدولة بشكل يومي.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان في العاشر من كانون الأول، قررنا أن نصدر تقريرًا عن حقوق المجتمع البدوي في النقب خلال العام الماضي. لم يشهد عام 2015 تغيرات مبشرة في تحقيق حقوق أفراد المجتمع البدوي في النقب، بل كان عاما إضافيا من انتهاكات حقوق أفراد المجتمع من قبل السلطات الحكومية المختلفة.

افتتح عام 2015 بمقتل مواطنين بدويين، من سكان مدينة رهط، بأحداث مرتبطة بشرطة إسرائيل. وقد استمر بهذا العام تداول قسم من القضايا بالمحكمة العليا بما يتعلق بملكية البدو للأراضي. لم يسجل أي تقدم في تحقيق حقوق التعليم أو حقوق الصحة خلال هذه السنة. بل على العكس استمرت الدولة بانتهاك هذه الحقوق عن طريق عدم توفير هذه الخدمات في القرى المعترف بها وفي القرى غير المعترف بها. وكما أنه بهذا العام استمر هدم البيوت لبدو النقب، مع تهديدات بإخلاء قسري والهدم يتم عندها على نفقة المواطن المتضرر من الهدم. وأيضا حق التعبير عن الرأي وحق التظاهر انتهكا طوال العام وذلك باستدعاء نشطاء، وتحذيرهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي، ومنع إقامة مظاهرات من قبل الشرطة.

ينتظر التقرير لكل هذه المواضيع، ويهدف إلى كشف ظاهرة انتهاك حقوق الانسان الأساسية، وكيفية تأقلم المجتمع البدوي في النقب عام 2015. في اليوم العالمي لحقوق الانسان نحن ندعو السلطات المختلفة المعنية التي تظهر في التقرير لتعمل لأجل تحقيق كامل لحقوق الإنسان في المجتمع البدوي بشكل خاص، والمجتمع الإسرائيلي بشكل عام، بدل العمل بشكل متواصل لحل هذه القضايا بصورة منفردة.

الصور المرفقة في التقرير تم تصويرها من قبل المشاركات في مشروع "المدافعات عن حقوق الانسان" مشروع يديره منتدى التعايش السلمي في النقب على مدار السنتين الاخيرتين. كل المشاركات هن من سكان القرى غير المعترف بها في النقب اللواتي اهتممن في توثيق الحياة في القرى غير المعترف بها وبالأخص توثيق انتهاك حقوق الإنسان في النقب.

## الحق في مستوى معيشي لائق | القرى المُعترف بها حديثاً

منذ عام 1999 قررت الحكومة الإسرائيلية في سلسلة من قرارات حكومية الاعتراف بإحدى عشرة قرية بدوية غير مُعترف بها في النقب<sup>1</sup>، في عام 2003 أنشئت الحكومة المجلس البدوي الإقليمي لهذه القرى "أبو بسمة" حيث قُسمَ بعد 9 سنوات لمجلسين: القسم وواحة الصحراء، قد أدركت عملية الاعتراف في البداية كتغير ايجابي لأنه للمرة الأولى سمحت الدولة لمواطنيها البدو بديل للتحضر منذ نهاية النظام العسكري، حتى الآن قد اقتصر هذه الخطوة بجلب الخدمات، البنية التحتية والتخطيط المُفصل لهذه القرى، لكن لم تغير الكثير على الأرض.

عملياً حتى اليوم لا توجد بنية تحتية في الأغلبية الساحقة من هذه القرى وتوفير الخدمات بقي فقيراً وغير مُلائم لأغلبية السكان، علاوة على ذلك، و نظراً للافتقار للتخطيط، سياسة هدم المنازل وعدم إصدار رخص البناء مُستمرة.

### جدول 1: خدمات والبنية التحتية في القرى البدوية المعترف بها في النقب<sup>2</sup>

القرية	سنة الاعتراف	كهرباء	مياه	مجاري	عيادة	مدرسة ابتدائية	مدرسة ثانوية
تراابين الصانع	1998	v	v	v	1	1	1
ام بطين	1999	x	x	x	1	2	1
بير هداج	1999	x	x	x	1	2	1
ابو قرينات	1999	x	x	x	1	2	1
قصر السر	1999	x	x	x	1	2	1
مكحول	1999	x	x	x	-	1	-
دريجات	1999	x	v	x	1	1	-
كحلة	1999	x	x	x	-	1	-
مولادة	2000	x	x	x	1	3	1
السيد	2000	x	x	x	2	3	1
ابو تلول	2006	x	x	x	2	2	1

**خارطة القائمة:** x = لا يوجد خدمات, v = الخدمة موجودة, رقم = رقم المؤسسات في القرية.

<sup>1</sup> قرارات حكومية 3402, 4824, 2561, 4707.

<sup>2</sup> المعلومات حول عدد المدارس يعتمد على مواد وزارة التربية والتعليم . باقي المعلومات جمعت من سكان القرية.

منازل السكان غير مُتصلة مع شبكة الكهرباء القطرية في عشرة من القرى المُعترف بها، وبالتالي يجب عليهم استخدام ألواح الطاقة الشمسية والمُولدات من أجل إنتاج الكهرباء بمفردهم، فالاتصال بالمياه الجارية التي هي مُعترف بها كحق انساني من قبل الأمم المُتحدة وهي ليست خدمة عديمة الأهمية في القرى البدوية المُعترف بها في النقب كذلك، فقط تسعة من القرى لديها نقاط اتصال مركزية، فالسُكّان مُجبرون على تثبيت خطوط الأنابيب و البنية التحتية على نفقتهم الخاصة من أجل جلب المياه للمنازل، تكاليف الصيانة و نقل المياه على نفقة السكان أيضاً، و السكان الذين يعيشون بعيداً عن محطة المياه يجب عليهم نقل وحفظ المياه في الصهاريج نظراً لضغط المياه المُنخفض، بينما التعليم، الصحة والخدمات العامة الأخرى هي جزئية.



الواح شمسية, مستخدمة لأنتاج الطاقة في غياب الربط مع شبكة الكهرباء القطرية.  
تصوير: وصال ابو بنية

واحداً من المشكلات الرئيسية التي واجهت السكان هي الإفتقار للخطط الرئيسية للقرى المُعترف بها حديثاً، كما يرجع ذلك إلى غياب التخطيط فمن المستحيل تقريباً إصدار رُخص البناء وبناء المنازل قانونياً، فرفض رُخص البناء يُخضع سُكّان هذه القرى لسياسة هدم المنازل الحكومية والمنازل الجديدة التي يجري بناؤها نظراً لنمو السكان، كذلك المنازل التي تم تجديدها قليلاً تعتبر غير قانونية و يصدر أمر هدم بحقها.

غالبية الطُّرُق المُعَبَّدة تؤدي فقط لعيادة ومدرسة محلية، لا يوجد هناك أرصفة بجانب هذه الطُّرُق في غالبية القرى والطُّرُق بقيت غير مُعَبَّدة.

بالرغم من حقيقة أن الإحدى عشرة قرية المُعترف بها ترجع لمجلسين إقليميين، لا يتمتع البعض بأنظمة خدمات للتخلص من النفايات وكذلك للتخلص من المياه العادمة، بالتالي يتم التخلص من المياه العادمة والمُخلفات داخل القرى بطُّرُق تضر بالبيئة وجودة الحياة للسكان، فبعد حوالي 15 عاما منذ الإعراف الأول بالقرى على أرض الواقع، ظل الوضع بينهم مُشابه جدا لوضع القرى البدوية الغير مُعترف بها في النقب.

لا تتمتع غالبية القرى المُعترف بها بأكثرية الخدمات والبنية التحتية الأساسية، وهي لا تزال خاضعة لسياسة هدم المنازل ورفض رُخص البناء، في نفس الوقت دولة اسرائيل تستمر في تأسيس التجمعات اليهودية المحلية في منطقة النقب،<sup>3</sup> حيث يتمتع سُكانها ببنية تحتية حديثة و مُعدل واسع من الخدمات التي هي ليست مُتاحة في القرى المعترف بها.

يُصرِّح سكان القرى المُعترف بها هذه الأيام بأن الإعراف كان وعداً فارغاً جَلَب لهم خيبة الأمل و حتى اليأس، فبالرغم من حقيقة أن قُراهم تم الإعراف بها، الا ان الحقوق الأساسية لسكانها لا تزال مُنتَهكة على نطاق واسع و على أساس يومي.



تانك مستخدم لتحميل المياه في غياب الربط لشبكة المياه لشركة مكوروت.  
تصوير: امل ابو القيعان

<sup>3</sup> مثلا: جفعوت بر (أنشئ - 2004)، مرجف عم (2001)، شيزف (2011) وكرميت (2015).

## الحق في الحياة والأمن | عنف الشرطة

خلال عام 2015 قُتِلَ مواطنين بدويين من سكان مدينة رهط في حوادث متورطة فيها الشرطة الإسرائيلية، ففي الرابع عشر من كانون الثاني وخلال مُداهمة للشرطة في حي سكني في مدينة رهط، قُتِلَ سامي الجعار البالغ من العمر 22 عاماً بنيران الشرطة بينما كان واقفاً خارج منزله، لم يكن له علاقة بالمُداهمة.

ادّعى ضباط الشرطة بأنهم اطلقوا النار في الهواء بالرغم من أنهم كانوا حاضرين خلال الحادثة، ففي الحادي والعشرون من كانون الثاني قرّرت دائرة التحقيقات الداخلية للشرطة بأن: "هناك تخوف واضح بأن اطلاق النار الغير قانوني وَقَعَ خلال المُداهمة."<sup>4</sup>

لاحقاً بعد شهر تحديداً في الثاني عشر من شباط، اعترف واحداً من رجال الشرطة المتورطين في الحادث بإطلاق النار الذي أدى لوفاة الجعار، بالرغم من انكار تورطه في البداية،<sup>5</sup> تم اعتقال الشرطي في واستجوابه وبعد ذلك بفترة وجيزة وُضِعَ تحت الإقامة الجبرية.

بعد أقل من ستة أسابيع وقبل الانتهاء من التحقيق، قرّر قائد المنطقة إعادة الضابط المتورط إلى مركزه الوظيفي السابق وإعطائه<sup>6</sup> تكليفاً جديداً في مكتب قائد المنطقة، لم تَسْتَكْمَل دائرة التحقيقات الداخلية للشرطة التحقيق في القتل حتى وقت كتابة هذا التقرير (أكتوبر 2015) ولم تنشر نتائجها ولم يُقَدَّم الضابط المَعْنِي للمُحاكمة.

والد سامي الذي حَدَمَ في الجيش الإسرائيلي لسنوات هو جزء من العائلة التي عانت من الفاجعة في حرب يوم الغفران "يوم كيبور" عام 1973، لقد تعرض لوحشية الشرطة أيضاً، فبعد إجلاء ابنه إلى مركز طبي محلي على الفور تم اعتقال الجعار الذي غادرَ المركز و اقتيد لمحطة شرطة رهط، تعرّض للضرب هناك و كُسِرَت ذراعه اليسرى.

كما يفيد بأنه إثناء تعرضه للضرب نعته الضباط بـ "حماسنيك" و "فلسطيني" و ثم بصقوا عليه، بعد حوالي 15 دقيقة دخل المُسعف الطبي الغرفة و رَفَضَ المغادرة حتى تم السماح له بمعالجة إصابات خالد، في وقت لاحق تم نقله لمستشفى برزيلي في عسقلان حيث بَقِيَ معتقلاً لثلاثة أيام حتى جنازة ابنه.

في يوم الأحد 18 شباط، جَرَت جنازة الجعار في رهط، كما تظاهر الآلاف من الأشخاص في موكب الجنازة من مسجد السلام إلى المقبرة، وَصَلَت مركبة دورية للشرطة من وحدة يوأف لمكان الحادث بالرغم من حقيقة أن الطريق كانت مُغلقة مع حاجزين وبالرغم من الإتفاقية بين الشرطة وبلدية رَهَط بأنه في ضوء التوتر في المدينة سوف لن تأتي الشرطة للمنطقة، عندما وَصَلَت مركبة الدورية قلب الموكب الجنائزي تم قذفها بالحجارة و خرجت

<sup>4</sup> هَارْتَس، مصادر في ماحش على الشاب الذي اطلق عليه النار في رهط: "يوجد شك واضح ان اطلاق النار كان غير قانوني"، 21.01.2015

<sup>5</sup> ماكو حدشوت، "تم القبض على شرطي وأُعترف، اطلقت النار على شاب من رهط"، 12.02.2015

<sup>6</sup> والاه، الشرطي المتهم في قتل الشاب في رهط تم تعيينه في مركز جديد، 04.03.2015

الأمر عن السيطرة، ووصلت عشرات من سيارات الدورية مغطاة بواسطة هليكوبتر مع صافرة إنذار حلت فوق المقبرة، حيث بدأت الشرطة بمهاجمة المشيعين في المقبرة بمختلف الأسلحة لتفريق المظاهرات.

جرح أكثر من 40 مشيعاً 23 منهم بما فيهم ضابطي شرطة تم إجلائهم لمركز سوروكا الطبي، بعد ذلك بوقت قصير تم إعلان وفاة سامي الزيدانة وهو من سكان مدينة رهط في الأربعين من عمره بسبب إصابته على يد الشرطة حين مشاركته في الجنازة

في مؤتمر صحفي عقده قائد المنطقة يورام هاليغي بعد ذلك بوقت قصير اعترف: "كانت هناك اتفاقية بأن الشرطة سوف لن تذهب هناك، و أقول صراحة لم يكن من الواجب علينا الدخول لتلك المنطقة، القوة التي تورطت لم يكن من المفترض بها أن تكون هناك ودخولهم كان نتيجة لضعف الانضباط، فلقد قمت بتشكيل لجنة للتحقيق في كيفية وقوع هذا الحادث."<sup>7</sup>



سيارة شرطة لوحدة يوأف في قرية العراقيب غير المعترف بها. تصوير: حاكمة ابو مديغم  
مقتل اثنين من سكان مدينة رهط حرض الاحتجاجات في انحاء البلاد، بما في ذلك الاضراب في رهط الذي اتبع بالاضراب العام للمجتمع الفلسطيني في اسرائيل، فقد اعتقل العشرات من الشبان من سكان رهط في المواجهات التي اندلعت في جميع أنحاء المدينة.

في أعقاب عملية القتل قدام خالد الجعار والد سامي استئنافاً للمحكمة العليا مطالباً بمحاكمة ضابط الشرطة الذي أطلق النار على ابنه والضباط الذين اعتدوا عليه بعد ذلك، الا انه وبعد انتهاء الجلسة الاولى قرر الجعار سحب الدعوى وذلك بعد حصوله على تعهد من الدولة وبتوصية من القضاة باستكمال التحقيق حتى نهاية هذا العام.

<sup>7</sup> NRG, الاحداث في رهط مخربون رموا قبلة انبوية على رجال شرطة, 20.01.2015

## الحق في الملكية | حُكْم آل العقبي

في الرابع عشر من أيار 2015 رَفَضَت المحكمة العليا الإسرائيلية الاستئناف المقدم من قبل وَرَثَةِ الشيخ سليمان العقبي في ست ملفات ملكية اراضي في منطقة العراقيب و الشريعة في النقب،<sup>8</sup> وقد قُدِمَ الإستئناف في أعقاب إصدار الحُكْم من قِبَل المحكمة المركزية عام 2012، حيث تم رفض مُطالبات المُستأنفين بالملكية، في حين تم تأييد طلب الدولة بأن يتم تسجيل الأرض كأرض دولة.

منذ أن تم مُصادرة أراضي الشيخ العقبي بموجب قانون الحرام (الاستيلاء على الاراضي) لعام 1953، فالحُكْم ناقش أيضا قضية المُصادرة (نزع المُلكية) ومسألة ملكية الأرض.

فيما يتعلق بالمُصادرة لعام 1954، قرَّرت المحكمة العليا بأن قانون الحرام هو قانون طال أمده (متواجد منذ فترة طويلة)، لذلك إنه من المستحيل أن تُقوض صلاحيته، هذا وبالرغم من تعقيبات رئيس المحكمة العليا بأن، "قانون الاستيلاء على الأراضي يُلحق أضرارا فادحة بالحق في الملكية والذي هو مُعترف به كحق قانوني بموجب القانون الأساسي: الكرامة الإنسانية والحرية وفي الماضي كان مُقتَرَحاً بأنه لو كان قانون الحرام على الأراضي مُشرَعاً في الوقت الراهن، لكان مُحتملاً رفضه كقانون غير دستوري."<sup>9</sup>

فيما يتعلق بالملكية الواقعية للأرض قبل المُصادرة، رَفَضَت المحكمة كل المُطالبات التي رُفِعَت من قِبَل مُحاميين المُستأنفين فيما يتعلق بقضايا الملكية المشمولة، وفي الحقيقة عمِل ذلك على تقييد قدرة البدو في إثبات ملكية الأراضي في النقب.

في ختام الحُكْم كَتَبَ رئيس المحكمة العليا: "سوف أنصح زملائي برفض مُطالبات المُستأنفين في كل شيء مرتبطاً بالحقوق التي اشتروها على هذه الأرض سواء عن طريق قوانين الأرض البدوية التقليدية، أو بِحُكْم قوانين الأراضي الإنتدابية والعثمانية، أو عن طريق قوانين العدل، القانون الدولي أو القوانين الأساسية. في ضوء هذه الإستنتاجات لا يحق للطاعنين بالتعويض أو تبادل الأرض بموجب قانون الاستيلاء على الأراضي بسبب مُصادرة الأراضي المناط بها."<sup>10</sup>

مع حُكْم العقبي، قَبِلَت المحكمة العليا موقف الدولة وقرَّرت بأن عبء إثبات المُلكية على الأراضي وُضِعَت على المُطالبين البدو، وهو الامر الذي لن يستطيع البدوي اثباته فيه، فمن أجل ذلك فإن المواطن البدوي الذي ادَّعى بالملكية في السبعينات في عملية بادرت بها الدولة يمكنه أن يثبت ملكيته للأرض، فقط ان أوفى بشرطين: إما أن يُثبت بأن الأرض قد زُرِعَت قبل عام 1858 عندما تم تمرير قانون الأرض العثماني، أو بأن الأرض قد سُجِلَت في إطار قانون (مرسوم) الأراضي للإنتداب البريطاني لعام 1921.

على مر السنين أنشأت دولة اسرائيل نظام قانوني دقيق ومُفصَّل بحيث كان ويبقى لمنع المواطنين البدو من إثبات مُلكيتهم لأراضي النقب ولحماية ملكية الأرض اليهودية، قوانين

<sup>8</sup> الراحل محمد سليمان العقبي واخرون ضد دولة اسرائيل (استئناف مدني 4220/12)، حكم المحكمة.

<sup>9</sup> انظر الملاحظة 8، الفقرة 29.

<sup>10</sup> انظر الملاحظة 8، الفقرة 83.

الأراض الإسرائيلية تعترف بملكية اليهود الذين اشتروا الأرض من نفس هؤلاء البدو قبل عام 1948.

علاوة على ذلك، الأوضاع التي يقوم فيها المواطنون البدو بتنظيم ملكية أراضيهم عن طريق التفاؤض مع الدولة، يتلقون التعويض عن تلك الأراضي التي حتى تلك اللحظة الدولة نفسها لم تعترف بها، ففي تصرف الدولة عدداً من القوانين والمراسيم التي يمكنها وضع تشريعاتها الخاصة بالأراضي.

مرسوم الأرض لعام 1921 يوفر أساساً ناجحاً بما أنه بصعوبة تجد شخص قد سجّل حقوقه بالأرض في النقب في ذلك الإطار، والقانون العثماني أيضاً مُريح لأنه مستحيل تماماً إثبات وجود العمل الزراعي في النقب منذ 157 عاماً.

تنطق المحاكم الإسرائيلية بالحُكم على أساس التشريعات التي تم انشاؤها مع أجندة مُحددة وبالتالي السكان البدو في النقب يخسرون أراضيهم على جميع مُستويات المحكمة، فإذا لم يتم تغيير قوانين الأراضي الإسرائيلية في مثل هذه الطريقة لتمكين الاعتراف بحقوق المواطنين البدو في النقب، ستستمر المحاكم لتكون بمثابة مُصادقة تلقائية (تحويل تلقائي) لنقل جميع أراضي النقب إلى ملكية الدولة.

## الحق في الصحة | مراكز صحة الأسرة في النقب

وفقاً لوزارة الصحة، مراكز الامومة (تبيات حلاف)، هي "مركز يوفر خدمات صحية وطبية في مجال تعزيز الصحة والوقاية للنساء الحوامل، للأطفال (الأعمار من الولادة حتى 6 سنوات) ولعائلاتهم [...] مركز الام والطفل هو الخدمة الأولى التي تقابلها العائلات الشابة، والذي يرافقهم، بمهنية عالية، في مواضيع متنوعة، ابتداءً من مرحلة الحمل، التحضير للولادة."<sup>11</sup>

في حين تدعي وزارة الصحة بأن هذه المراكز "موجودة في كافة أرجاء البلاد"<sup>12</sup>، بينما في واقع الأمر تتواجد هذه المراكز فقط في قسم من القرى البدوية المعترف بها في النقب، وفي القرى غير المعترف بها، فقط في قرية واحدة يوجد مركز للأمومة والطفولة. في سنة 2010 حدّر مراقب الدولة في التقرير الذي نشره بما يتعلق بمجلس أبو بسمة الإقليمي<sup>13</sup>، وهو المجلس الإقليمي للقرى المعترف بها حديثاً، وذلك لأنه يوجد مراكز للأمومة والطفولة فقط في ست قرى من بين القرى التي يشرف عليها المجلس، ومعظمهم في مباني متنقلة. وقد حدد مراقب الدولة بأن على وزارة الصحة "العمل بعزم أكبر لتخطيط وتفعيل مراكز صحة العائلة، على الأقل للمرحلة الأولى منح خدمات محدودة في الأماكن التي لا تتوفر بها خدمات صحية ووقائية بعد انتهاء الدوام الرسمي"<sup>14</sup>.

<sup>11</sup> وزارة الصحة، تبيات حلاف ، مركز لصحة العائلة : <http://tinyurl.com/o7d98n5>

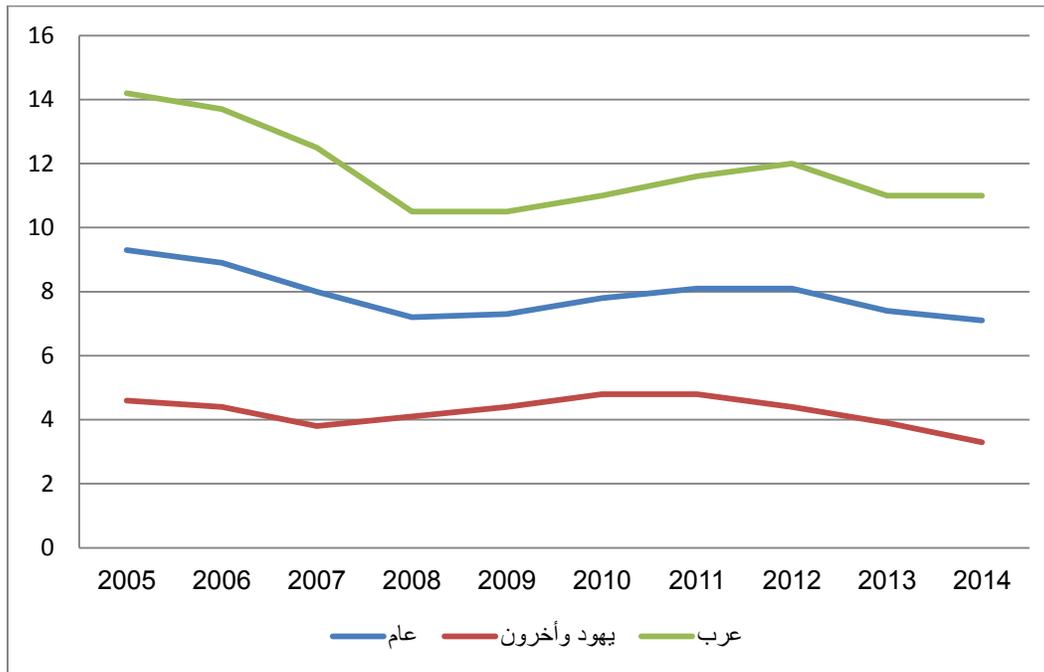
<sup>12</sup> انظر الملاحظة 11.

<sup>13</sup> مراقب الدولة (2011)، تقرير مراجعة الحكومة المحلية للسنة، 2010، صفحة 751.

<sup>14</sup> انظر الملاحظة 13 صفحة 697.

اليوم، وبعد أربع سنوات من نشر تقرير مراقب الدولة حول هذا الموضوع، هناك سبعة مراكز لصحة الأسرة في القرى المعترف بها حديثًا، فقط ستة مراكز منها تعمل. ونطاق نشاطها محدود جدًا: في قرية الدريجات يعمل المركز يوم واحد في الأسبوع وفي قرى قصر السر، أبو قرينات وأم بطين يومان، وفي قرية بير هداج يعمل المركز ثلاث أيام في الأسبوع، و فقط في قرية مولادة يعمل المركز أربعة أيام في الأسبوع. وجميع المراكز تعمل فقط من ساعات الصباح حتى الظهر<sup>15</sup>. المركز السابع هو في أبو تلول الشهبي ومنذ شهرين توقف المركز عن العمل وذلك لان مولد الكهرباء الذي يمد المركز بالكهرباء معطل. حسب وزارة الصحة المركز غير مقفل وحاليًا في مرحلة شراء مولد جديد.<sup>16</sup> في الماضي شغلت وزارة الصحة حافلة لصحة العائلة التي يمكنها أن تصل لمن يصعب عليه الوصول إلى المراكز، أكد مسؤول في وزارة الصحة أن الحافلة لا تعمل في الوقت الحالي.<sup>17</sup>

### الرسم البياني 1: معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حسب الفئات السكانية في منطقة بئر السبع<sup>18</sup>



في القرى غير المعترف بها الوضع أصعب بكثير. حيث في سنة 2010 أبلغ مراقب الدولة بأن هناك مركزين يعملان. أما الآن فهناك مركز واحد يعمل في قرية وادي النعم (التي تضم نحو 8000 نسمة) الذي يعمل يومًا واحدًا في الأسبوع، وفي قرية عبدة مبنى لمركز صحة العائلة موجود في مكانة ولكنه لا يعمل. نسبة السكان حسب التقديرات في القرى غير

<sup>15</sup> المعلومات التي تم جمعها خلال اشهر تشرين الاول وتشرين الثاني 2015 من مراكز صحة الأسرة التي تعمل في القرى ومن وزارة الصحة.

<sup>16</sup> هارتس، فرع عيادة الام والطفل في قرية بدوية بالنقب مغلق منذ شهرين بسبب انقطاع الكهرباء، 04.11.2015

<sup>17</sup> وزارة الصحة، مكالمة هاتفية 15.11.2015

<sup>18</sup> المكتب المركزي للإحصاء، الاحصائية السنوية لاسرائيل عام 2006-2015. لائحة 3.11: ولادات، وفيات ووفيات الخدج، حسب اللواء والمنطقة، مجموعات سكانية وديانه.

المعترف بها أكثر من سبعين ألف نسمة، من اجل تلقي سكان القرى غير المعترف بها لخدمات صحية عليهم السفر لمسافات طويلة، وفي كثير من الأحيان لا تتوفر وسائل النقل المريحة الامر الذي يؤدي لصعوبة ومحدودية في الوصول إلى هذه الخدمات.

في عام 2014 قام المكتب المركزي للإحصاء بإحصاء نحو 90 حالة وفاة للخدج بين العرب في بئر السبع، و 27 حالة وفاة للخدج اليهود وغيرهم. في حين أن السكان البدو هم حوالي ثلث السكان في المنطقة، وقعت 76.9% من حالات وفيات الخدج في هذا الوسط عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، في حين أن معدل وفيات الخدج في بئر السبع يبلغ 3.3 (من بين كل الف) بين اليهود وغيرهم، والنسبة لدى السكان البدو هي 11 (من كل الف طفل) أي بما يعادل ثلاث أضعاف نسبة وفيات الخدج من الوسط اليهودي.<sup>19</sup>

على الرغم من أن قرار الحكومة 3956/40 لسنة 2005 ينص على أن: "وزارة الصحة تخطط لإقامة مراكز للأم والطفل (مراكز صحة الأسرة) في البلدات الجديدة بحيث يتوفر بكل بلدة مركز، وذلك على الأقل خلال السنوات 2005-2008 بميزانية تبلغ 7.8 مليون"<sup>20</sup> وتم تمديد القرار عدة مرات ولكن حقيقة الامر بأن القرار لم ينفذ. ففي سنة 2015 لم تفتتح مراكز لصحة العائلة في جميع البلدات التي تم الاعتراف بها من قبل الدولة خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة.



محطة الصحة المتنقلة لصحة العائلة توقفت فعاليتها في قرية عتير. تصوير: أمل ابو القيعان

<sup>19</sup> المكتب المركزي للإحصاء، الاحصائية السنوية لاسرائيل عام 2015. لائحة 3.11: ولادات، وفيات ووفيات الخدج، حسب اللواء والمنطقة، مجموعات سكانية وديانه.

<sup>20</sup> قرار الحكومة 3956 ل40/ب7، أتمام دفع لميزانية الإقليمي أبو بسمة، من يوم 18.07.2005

في الواقع، على الرغم من توصيات مراقب الدولة، لم تحدث تغييرات بشكل ملحوظ خلال الخمس سنوات التي مرت منذ نشر تقرير مراقب الدولة للعام 2010. كما أبلغ المراقب من قبل، لا يزال يعمل في القرى المعترف بها حديثا ست مراكز فقط. القرى غير المعترف بها، هناك مركز واحد فقط من بين مركزين أبلغ عنهم المراقب في تقريره. على الرغم من أنه وفقا لقانون التأمين الصحي الوطني (1994) يحق لكل مواطن الحصول على الرعاية الصحية، ووزارة الصحة هي المسؤولة عن توفير هذه الخدمات، والتي تشمل مراكز صحة الأسرة، وعلى الرغم من ارتفاع معدل وفيات الخدج في المجتمع البدوي، هذه الخدمات ليست متاحة بسهولة على نحو كاف وعلى مسافة معقولة لمعظم المواطنين البدو الذين يعيشون في القرى المعترف بها والقرى غير المعترف بها.

## الحق في التعليم | إنشاء مدارس جديدة في القرى غير المعترف بها

في السنة الدراسية 2015، تعمل في البلدات البدوية مئة مدرسة نظامية. 62 منها تقع في البلدات البدوية المخطط لها كذلك 28 في القرى المعترف بها حديثا فقط و 10 في القرى البدوية غير المعترف بها<sup>21</sup>. السبب لقلة عدد المدارس في القرى غير المعترف بها هو رفض الدولة فتح مدارس في هذه القرى، والمعروفة عند الدولة باسم "شتات" أو "القرى غير قانونية". الطلبات المتكررة لفتح المدارس في هذه القرى، حيث يعيش فيها حوالي 70,000 نسمة حسب التقديرات، دائما ما تجاب بالرفض. الحل الوحيد لسكان القرى غير المعترف بها هو مواصلات تنقل الطلاب لمدارس بعيدة. فعليا وعلى الرغم من أن حوالي 30% من البدو يعيشون في القرى غير المعترف بها، فانه فقط 10% من المدارس تقع فيها.

الحل هو نقل الطلاب لمدارس في بلدان أخرى وذلك يؤدي الى مشاكل كثيرة وخطورة على الطلاب من السفر. حيث أن الطرقات من بيوت الطلاب وأحيانا حتى إلى المدارس ليست معبدة، وهي رحلة محفوفة بالمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب مفارق طرق منظمة وإشارات المرور، والدخول الى طرق ترابية من الطرق الرئيسية في النقب خطير جدا. خطر آخر يكمن في غياب محطات لصعود ونزول الطلاب من حافلات في القرى وفي المدارس، وهي مشكلة أدت إلى الكثير من الحوادث. عند هطول الأمطار يتم حظر معظم الطرق بسبب الطين، وأيضا العديد من الأودية تفيض مع غياب الجسور لا يمكن العبور. بالإضافة إلى ذلك، أفاد السكان أن بعض المواصلات تعمل ب "مناوبات"، وبالتالي فإن المواصلات تبدأ في حوالي 06:00، وتوصل الطلاب الصغار في المدرسة قبل فتح بوابات المدارس بفترة طويلة وينتظرون في الخارج عند البوابات المغلقة. وهكذا، حتى مواصلات العودة إلى المدرسة التي تبدأ مع انتهاء الدوام وتستمر لساعات طويلة، حيث يطلب من الطلاب الانتظار حتى يأتي دورهم في المواصلات، ولذلك ينتظرون ساعات طويلة.

<sup>21</sup> وزارة التربية والتعليم، "وزارة المعارف بنظرة أوسع"، 22.08.2015.



اطفال قرية ام الحيران يصعدون الى الشارع, من هناك تجمعهم المواصله الى المدرسة  
يوميًا. تصوير: عائشة ابو القيعان

ومع ذلك، لا تزال دولة إسرائيل مستمرة في رفض فتح مدارس جديدة في القرى غير المعترف بها في النقب. يتم الرد بالرفض على العديد من الطلبات المقدمة من قبل لجان القرى مرارا وتكرارا. وهكذا، في عام 2010 قدمت عريضة إلى المحكمة العليا من قبل مركز عدالة نيابة عن سبعين طالب وولي أمر من القرية غير المعترف بها صووين، مطالبين بفتح مدرسة ابتدائية في القرية (محكمة العدل العليا 9057/10)، رفضت المحكمة العليا الالتماس. في جلسة مرافعة قصيرة، قرر القضاة أن نقل 350 طالبا من القرية إلى المدارس الواقعة خارج القرية هو الحل لهذه المشكلة، مشيره إلى أنه: "لسوء الحظ، وبالنظر إلى الوضع الحالي، من بين أمور أخرى، لم يوجد حل جيد آخر".<sup>22</sup>

وهكذا، فإن رفض الدولة لبناء المدارس بسبب " قانون التخطيط"، وبعبارة أخرى، الرفض نابع من كون القرى غير معترف بها. الإدعاءات المتكررة من قبل وزارة التربية والتعليم وسلطات التخطيط، بأن فعليا هذه القرى ليس لديها خطة منظمة، ولذلك لا يمكن إنشاء مباني بشكل عام، أو إنشاء مباني تعليمية على وجه الخصوص. وعلاوة على ذلك، تدعي السلطات أنها تنوي تسوية وإعادة تنظيم السكان البدو وتشيد المباني المدرسية من شأنه أن يؤثر سلبا على عملية التنظيم. على سبيل المثال، نقلا عن المحكمة العليا في قضية إنشاء رياض أطفال في قرية غير معترف بها "الزعرورة":

<sup>22</sup> محكمة عدل العليا 9057/10, حسن الاعسم واخرون ضد وزارة التربية والتعليم, تاريخ الجلسة: 14.02.2011

"انهم يعملون في توتر مستمر (السلطات)، فيما يتعلق بسكان الشتات البدوي في النقب. من ناحية، يطالبون بتنظيم سكان البدو بشكل قانوني حيث يتماشى مع رؤية المخطط الشامل.. ومن ناحية اخرى، تعترف الدولة بان عليها توفير الخدمات الاساسية للبدو الشتات خلال الفترة الانتقالية".<sup>23</sup>

وعلى الرغم من التوتر الذي يشير إليه القاضي في محكمة العدل العليا. الدولة ومعها المحكمة العليا ، لا يزالان يفضلان مصالحها في موضوع الاراضي المتمثل في هدم البيوت في القرى غير المعترف بها ونقل سكانها لبلدات مخططة، على الرغم أنه من حق سكان القرى غير المعترف بها التعلم. الإجراء التنظيمي يأخذ وقت طويل والنهية ليست في الأفق القريب، ولكن في هذه الأثناء الدولة تفضل أن ينتهك الحق في التعليم للمواطنين وانفاق مبالغ ضخمة كل عام على المواصلات، وكل ذلك من أجل تجنب فتح مدارس جديدة.



اطفال قرية الزعرورة يضربون في 2015/9/1 اليوم الاول للتعليم ويتظاهرون في طلب لفتح مدرسة في قريتهم. تصوير: صبحية ابو جودة

<sup>23</sup> محكمة عدل العليا 10030/05، عارف العمور و-56 آخرين ضد وزيرة التربية وآخرين، حكم صفحة 3.

فعليا، لا يوجد شك بأن تكلفة المواصلات للطلاب كل سنة ( ميزانية المواصلات في سنة 2009 كانت 72 مليون شيقل<sup>24</sup>) هي أكبر من تكلفة إنشاء مدرسة في القرى غير المعترف بها. السبب وراء رفض الدولة لفتح مدارس في هذه القرى مربوطة في رفض الدولة بالاعتراف بهذه القرى ومخططها نقل سكانها إلى البلدات البدوية المخططة. هكذا ضمن معركة الدولة ضد القرى غير المعترف بها في النقب، تنتهك بصورة قاسية حق التعليم للأطفال وللأولاد البدو في النقب.

## الحق في السكن | وتهديدات بفرض تكاليف الهدم

سياسة هدم المنازل التي تديرها الدولة ضد المجتمع البدوي غالبا ما ينظر إليها انها هدم منازل على يد الدولة، تأتي الجرافات برفقة الشرطة لتدمر المباني المهددة بالهدم. في الواقع، قامت أغلبية عمليات الهدم في السنوات الأخيرة من قبل أصحاب المنازل أنفسهم. هناك عدة أسباب لتفضيل المزيد والمزيد من المواطنين البدو في إسرائيل لهدم منازلهم بأنفسهم، أولاً: الرغبة في التوفير على أسرهم خوض تجربة مؤلمة حيث تصل قوات الشرطة برفقة الجرافات لهدم المنزل. ثانياً: احتمال تنفيذ عملية هدم مسيطر عليها، استباق الهدم المفاجئ، اخراج جميع المعدات من المنزل وإنقاذ معظم مواد البناء. السبب الثالث: وهو السبب الأساسي، التهديدات المتزايدة من مختلف السلطات بفرض تكاليف الهدم على أصحاب المنازل إن لم يدمروا منازلهم بأنفسهم.



قافلة سيارات شرطة وجرافات في حملة هدم للبيوت في القرية غير المعترف بها الزعرورة.  
تصوير: صبحية ابو جودة

<sup>24</sup> مراقب الدولة (2011), تقارير عن الانتقادات في الحكم المحلي لسنة 2010, صفحة 732.

سكان كثر أبلغوا عن هذه التهديدات المتكررة من جانب مفتشي سلطة الأراضي الإسرائيلية إذا لم يهدموا منازلهم بأنفسهم، بأن يقاضوهم ويدفعونهم تكاليف الإخلاء المنفذ من قبل الدولة. وكما أيضا، الرسائل التي تنشرها مؤسسة أراضي إسرائيل باعقاب الهدم، يشير الان يشرون، مدير قسم المنطقة الجنوبية للحفاظ على سلطة الأراضي، أن نعلن هكذا يعمل مفتشي السلطة ويكون هذا الأسلوب أسلوبا ناجحًا:

" المفتشين يوضحون للمتسللين بأنهم يتصرفون ضد القانون وإذا هم قاموا في عملية الإخلاء فعليهم دفع التكاليف. ونحن نجد بأن هذا الطريقة الإجبارية طريقة ناجحة بجعل المتسللين بأن يقوموا بهدم بيوتهم بأنفسهم لكي يوفروا على أنفسهم تغريمهم بتكاليف الدفع وهكذا نوفر على الدولة تكاليف الإخلاء".<sup>25</sup>

فعليا، حتى الآن قدمت الدولة فقط أربع دعوات قضائية مدنية تطالب بها بدفع تكاليف الهدم والإخلاء في منطقة الجنوب، فقط اثنتين منهم للمجتمع البدوي، أضف إلى ذلك، الدعوتين القضائيتين واحدة من أجل مسجد والذي هدم من قبل الدولة في مدينة رهط والثانية تتعلق بثمن عمليات الهدم الأولى من سلسلة عمليات هدم قرية العراقيب، وما زالت معلقة في المحاكم. والدعوتين الاخريات، واحدة قدمت في بلدة اوفكيم التي انتهت في شهر حزيران الأخير بغرامة للمدعي عليهم بدفع 43,099 شيقل. والثانية قدمت ضد "تجمع هرنيل"، الذين أقاموا بلدة في جبل الداد سنة 2013، وما زالت معلقة في المحاكم. تجدر الاشارة بأن الثلاث القضايا التي لم يصدر بها الحكم حتى الان تطالب الدولة بدفع غرامة هائلة، في اثنتين منهن مئات الآف الشواقل وفي القضية الثالثة 1.7 مليون شيقل.<sup>26</sup>

على الرغم من أن استخدام آلية فرض الغرامة على أصحاب المنازل حتى الآن محدودة للغاية وبالكد نجاح في امتحان على ارض الواقع. لا يزال المفتشين يستخدمون هذه الآلية لجعل المزيد من أصحاب المنازل في النقب هدم منازلهم بأنفسهم. عمليا، في إطار أوامر الهدم الإدارية التي تستخدم أساسا في عمليات هدم البيوت في النقب، لا يمكن فرض على صاحب المنازل، والطريقة الوحيدة لتغريم تكاليف هي عن طريق تقديم دعوى مدنية. على المستوى العملي لا يمكن لسلطة لأراضي إسرائيل أن تقدم دعاوى قضائية بعدد المنازل المراد هدمها لذلك تصدر أوامر بالهدم، ولكنها ليست بحاجة لرفع الدعوات إذ أن التهديد بها كاف لجعل السكان يهدمون بيوتهم بأنفسهم.

ليس هناك شك في أن التهديد برفع دعوى قانونية لتغريم السكان بتكاليف الهدم هو المسبب الرئيسي للزيادة الكبيرة في عمليات هدم المنازل على يد أصحابها في النقب. فليس فقط انه تم انتهاك حق بدو النقب في السكن وذلك نتيجة لسياسات الهدم الموجهة ضدهم، مئات المنازل تهدم كل سنة، في السنوات الأخيرة نجحت الدولة بأن تجعل العديد من المواطنين البدو هدم بيوتهم وبالتالي حرمانهم من الحق في السكن.

<sup>25</sup> سلطات دائرة اراضي اسرائيل، دائرة التنفيذ بالنقب: 19 محاولة استيلاء على اراضي دولة تم اخلائهم - منهم 8 قام المستولين انفسهم باخلائها. بيان للصحافة 18.11.2015

<sup>26</sup> رد على طلب "الحق في الاطلاع على المعلومات" من سلطات اراضي اسرائيل من يوم: 24.09.2015

## حرية التعبير عن الرأي وحق التظاهر | استدعاءات إلى مراكز المخابرات الإسرائيلية وقمع المظاهرات في النقب

على مدى سنة 2015، تم انتهاك حق حرية التعبير عن الرأي والاحتجاج في المجتمع البدوي في النقب، وكذلك انتهاك حق التظاهر. قد تم انتهاك هذه الحقوق من قبل الشرطة ودولة إسرائيل بشكل عام. المظاهرات التي اقيمت في النقب عرقلت من قبل الشرطة، عدد من المواطنين أوقفوا بأعقاب تعليقات نشرها على الفيس بوك واستمر جهاز المخابرات الإسرائيلي في استدعاء نشطاء لتحذيرهم لكي يتوقفوا عن النشاط السياسي.

خلال فترة علاج محمد علان، معتقل إداري فلسطيني الذي أضرب عن الطعام كاحتجاج على اعتقاله، أقيمت عدد من المظاهرات في النقب. مظاهرتين مركزيتان أقيمتا في مدينة أشكلون، أمام مستشفى برزيلي الذي نقل إليه علان، بأعقاب رفض الأطباء في سوروكا علاجه بما يخالف إرادته. خلال المظاهرة الاولى، التي اقيمت في 12 آب 2015، اعتقل أربع متظاهرين، وأصيب عدد آخر من المتظاهرين في المواجهات مع قوات الشرطة الإسرائيلية.

المظاهرة الثانية التي خطط لإقامتها في 16 آب لم تنظم، وذلك لأن شرطة إسرائيل أوقفت الأربعة حافلات التي قدمت من أجل المظاهرة على مدخل مدينة أشكلون، ولم تتح للنشطاء للوصول إلى منطقة المستشفى. رد المتظاهرين على انتهاك الشرطة حقهم في التظاهر وقاموا بالنزول من الحافلات في المكان الذي حوصروا فيه. وكمحاوله من الشرطة لمنع المتظاهرين من النزول من الحافلات، قامت الشرطة باعتقالات وإصعاد المتظاهرين مجددا إلى الحافلات. خلال المظاهرة اعتقل ثمان متظاهرين، وعدد من المتظاهرين توجه الى المستشفى على أثر إصاباتهم.

السبب المركزي للإعلان عن هذه المظاهرات كمظاهرات غير قانونية، هو كونها مظاهرات معارضة للنشطاء من اليمين اليهودي، الذين أتوا إلى المكان بأعقاب المظاهرات الداعمة لقضية علان. هذا ما قاله ضابط بالشرطة الإسرائيلية عن منطقة لخيش، الي كزري " قدم مجموعة من أبناء الاقليات إلى المستشفى فيما يقارب الساعة السادسة والنصف. ومع بداية المظاهرة أطلق تجاههم عبارات عنصرية من قبل اليهود. اعطي أمر بتفرقة المظاهرة. فيما بعد قدمت أربع حافلات من أبناء الاقليات وأخبرناهم بان المظاهرة غير قانونية"<sup>27</sup> عمليا بدل الدفاع عن المتظاهرين والسماح لهم في التظاهر، اختارت الشرطة بأن تفرق المتظاهرين وتمنعهم من التظاهر.

وأيا في عام 2015، كما في السنوات السابقة، استدعى نشطاء سياسيون من المجتمع البدوي في النقب ل"استجوابات" في جهاز المخابرات الإسرائيلي. الحديث هو عن نهج يستعمل لردع وإيقاف النشطاء عن العمل السياسي، الا ان الامر له نتائج سلبية

<sup>27</sup> هارتس، 13 معتقل في مواجهات بمدينة أشكلون حول الاسير المضرب عن الطعام، تم فتح مدخل المدينة، 16.08.2015

على النضال المدني لبدو النقب. في نهاية شهر تشرين الاول تمت دعوة اثنين من النشطاء لأجل استجوابهما.

أحد النشطاء، هو موظف في منتدى التعايش السلمي في النقب للمساواة المدنية، تحدث عن استدعائه من قبل الشرطة والذي تم بمساندة خمسة عشر شرطيا ورجالا من المخابرات الإسرائيلية الذين وصلوا إلى بيته في سيارات سوداء في الساعة 23:00 ليلا. فتحوا باب المنزل ودخلوا من دون اذن، تجولوا في المنزل وأيقظوا عائلته. أوقفوا أخوته ووجههم نحو سور فناء المنزل وفتشواهم. في نهاية المطاف محقق من المخابرات الاسرائيلية الشاباك اتصل به وطلب منه القدوم للبيت وقام بتسليمه بلاغ للاستجواب لدى المخابرات. خلال الاستجواب تطرق محقق الشاباك الاسرائيلي لعمله في منتدى التعايش في النقب للمساواة المدنية، وقام بتهديده وذلك كي يكف عن مشاركته في المظاهرات بل عرض عليه العمل معهم.

من المهم توضيح بأن المدنيين غير مجبرين للمثول للاستجوابات لدى الشاباك، ممثل الشاباك لم يكلف نفسه بتوضيح هذا الأمر ل ر' عندما استدعاه للاستجواب. هذه الاستجوابات استدعي إليها نشطاء سياسيين مركزيين دون أن يخالفوا القانون، كوسيلة لتخوفهم وإبعادهم وإبعاد غيرهم عن العمل السياسي. وهكذا، جهاز الأمن ينتهك الحقوق الأساسية للمدنيين في التظاهر والاحتجاج على سياسات الدولة تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه، كما أنها ترسل رسالة واضحة لمن استدعتهم للاستجواب لديها.

## تلخيص

سكان البدو في النقب يشكلون ما نسبته الثلث من مجمل سكان المنطقة. منذ قيام الدولة حتى الآن هناك عدم مساواة بين السكان البدو، وبين بقية السكان. معدلات وفيات الرضع العالية، فجوات كبيرة في التحصيل الدراسي، والسياسات المستمرة لهدم المنازل، كل هذا يُترجم ضد المجتمع البدوي، والاستمرار في الحفاظ على عدم المساواة او بالأحرى تفاقم حالة عدم مساواة بين السكان.

مختلف القضايا المعروضة في التقرير هي قضايا متعلقة بانتهاكات لحقوق مختلفة، الحقوق التي يجب أن تكون مكفولة للجميع، وأكثر من ذلك لمواطني البلاد، تكشف عن أن سياسة متعمدة من انتهاكات لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ أهداف ومصالح مختلفة. رفض الدولة لفتح المدارس في القرى غير المعترف بها، والنقص الكبير في مراكز صحة الأسرة وأشير إليها بالفعل من قبل مراقب الدولة وقرارات الحكومة التي لم تتحقق في هذا الشأن، أشارت إلى أن الحكومة على علم بهذه المشاكل، ولكن لأسباب مختلفة لا يتم الوصول إلى حل في تلك القضايا .

يكشف حكم محكمة العدل العليا في قضية العراقيب بأنه من المستحيل أن يثبت بدو النقب ملكيتهم لأراضيهم، بالإضافة الى زيادة حادة في عدد هدم البيوت على يد ساكنيها وذلك كنتيجة للتهديد بأنهم سيدفعون تكاليف الهدم إذا قامت الدولة بهدم بيوتهم، عن الآليات المختلفة التي تديرها الدولة للاستيلاء على الأراضي في النقب وتدمير القرى غير المعترف بها. لا يريب دولة إسرائيل انتهاكها للحق في الملكية والحق في السكن في معركتها ضد مواطنيها التي تديرها منذ فترة طويلة، في سبيل تخطيط وتنظيم منطقة النقب من جديد.

وضع القرى المعترف بها حديثا، الذي اعترفت بهن الدولة في السنوات الخمسة عشر الأخيرة، هو على غرار وضع القرى غير المعترف بها، يكشف عن عدم مصداقية الدولة في توفير الخدمات والاستثمار في تنمية التجمعات البدوية. منذ اعتراف الدولة بالقرى تم إنشاء عدد من البلدات اليهودية في النقب التي تتمتع بجميع الخدمات وتتوفر بها البنية التحتية. وتم حديثا موافقة الدولة على إنشاء خمسة عشر بلدة يهودية إضافية. رغم أزمة السكن في المجتمع البدوي وهدم العديد من البيوت البدوية، ما زالت الدولة تفضل الاستثمار في بناء بلدات جديدة غير واضح من سيسكنها، بدلا من أن تستثمر في بلدات مقامة وتحتاج إلى مساعدة.

مقتل بدويين من سكان رهط، سامي الجعار وسامي الزيدانة، في حوادث متعلقة بالشرطة الإسرائيلية، يزيد من عدم الثقة لدى السكان البدو بالشرطة. عدم الإعلان عن نتائج التحقيق، عدم الوضوح في إذا ما تم التحقيق في الأحداث التي وقعت خلال تشييع ال جعار، بالإضافة إلى تأخير نشر نتائج التحقيق مع الشرطي الذي اعترف بإطلاق النار على الجعار، كل هذا يشير إلى عدم الجدية وحتى الاستهتار في مقتل مدنيين بدويين.

قرار قائد الجنوب عودة الشرطي الذي أطلق النار للعمل زاد من الشعور بعدم الثقة بالشرطة الإسرائيلية.

أيضا الاستدعاءات للناشطين المركزيين لمكالمات تحذيرية في الاستخبارات الاسرائيلية والقمع القاسي للمظاهرات في النقب يعمق الشرح بين المجتمع البدوي وبين الأجهزة الأمنية. التعامل المتزايد للدولة الاسرائيلية مع المجتمع البدوي كـ "مشكلة أمنية" تجلى في انتهاكات خطيرة لحرية التعبير ومحاولات لأجهزة مختلفة مثل الاستخبارات الاسرائيلية الشباك لوقف الاحتجاجات في النقب بوسائل غير ديمقراطية. هذه الخطوات تحدد المجتمع البدوي واحتجاجها الشرعي كـ "خطر أمني" وتنتهك أبسط الحقوق الأساسية للأفراد و المجتمع.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان على دولة إسرائيل وسلطاتها المختلفة إعادة تقييم موقفهم من المجتمع البدوي في النقب. لكي تتم حماية حقوق أفراد المجتمع البدوي، السلطات الحكومية تعمل على انتهاك حقوقهم بشكل مستمر ودون انقطاع. ليس هناك شك في أن ضمان حقوق جميع سكان النقب، وتوفير الخدمات والبنية التحتية لجميع البلدات والعمل على تنمية المجتمعات التي تحتاج إلى تلك التنمية، كل ذلك سيحد من عدم المساواة بين المجتمع اليهودي والبدوي في النقب، ويساهم في إنشاء مجتمع أفضل للجميع.



نافذة مغطاه بشبكة. تصوير: وصال ابو بنية

פורום דו-קיום בנגב לשוויון אזרחי  
منتدى التعايش السلمي في النقب من اجل المساواة المدنية  
Negev Coexistence Forum For Civil Equality



هاتف: 050-7701118/9

بريد الالكتروني: info@dukium.org

موقع إنترنت: www.dukium.org